تدشين الدورة الثانية للهيئة العامة للاتحاد التعاوني الزراعي

الراعي : الحوار هو الوسيلة والخيار الأمثل لبحث القضايا المتصلة بالوطن ومستقبله

اليمن يشهد نموا مطردا في الإنتاج الزراعي والحيواني في ظل مناخٍ متنوعٍ

صنعاء / سبأ:

قام رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي بتدشين الدورة الثانية للهيئة العامة للاتحاد التعاوني الزراعي التي انعقدت صباح يوم أمس الأربعاء تحت شعار (الولاء الوطني والتعاون أساس التنمية).

وألقى رئيس مجلس النواب كلمه بالمناسبة نقل في مستهلها تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمشاركين في أعمال هذه الدورة وتمنياته لأعمالهم بالتوفيق والنجاح.

■ رئيس مجلس النواب يدشن الدورة الثانية للهيئة العامة للاتحاد التعاوني الزراعي .

الحوشبي : العمل التعاوني الجاد هو المخرج الأمثل لعملية التنمية في اليمن

محمد بشير : التعاونيون الزراعيون يؤيدون دعوة الرئيس إلى الحوار الوطني

وأوضح أن هذه الدورة تنعقد في ظل إنجازات تتحقق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونجاحات في مواجهة أعمال الإرهاب، وملاحقة عناصر تنظيم القاعدة وأعمال التخريب والإرهاب للعناصر الحوثية والخارجين على الدستور والقانون وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة.. لافتا إلى التطورات السياسية التي تشهدها الساحة الوطنية والتفاعلات الإيجابية من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية مع دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل تحت سقف الثوابت الوطنية وعلى رأسها النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية من أجل معالجة كافة القضايا التي تهم الوطن وترسيخ أمنه واستقراره وسبل تنميته المستدامة.

وأشار إلى أن الحوار هو الوسيلة والخيار الأمثل لبحث مختلف وجهات النظر والقضايا المتصلة بحاضر الوطن ومستقبله.

ولفت إلى مخاطر ثقافة الفرقة والكراهية وأعمال الإرهاب وقطع الطرق والاختطافات وآثار تلك الأعمال الإجرامية على الاقتصاد الوطني واللحمة الوطنية .موضحاً أهمية تربية جيل الوحدة على ثقافة حب الوطن والوفاء والإخلاص له وإجادة لغة التآخي وممارسة سلوك التسامح التي دأب فخامة الأخ رئيس الجمهورية على الدعوة إليها غير مرة وفي أكثر من محفل ومناسبة.

وقدر رئيس مجلس النواب جهود الإتحاد التعاوني الزراعي وكافة العاملين في حقل الزراعة الهادفة تعزيز العمل التعاوني الزراعي , والسعي نحو جعل هذا القطاع يرتقي بوظيفته إلى الأحسن ويلبي متطلبات المجتمع اليومية.

وأشار يحيى علي الراعي إلى الدور والسمات التي تميز بها آباؤنا وأجدادنا اليمنيون في مجال التنمية الزراعية وتربية الثروة الحيوانية بكل أنواعها والذين كانوا يحققون الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي للأسر اليمنية من حاجاتهم من المحاصيل الزراعية بكافة أنواعها والثروة الحيوانية بكل أصنافها.. داعياً كل المشتغلين في مجال العمل الزراعي إلى تعزيز الوعي بأهمية الأرض الزراعية وخدمتها واستصلاحها وتوسيع رقعتها وبناء المدرجات والسدود والحواجز المائية واستخدام المياه بشكل مرشد وعلمي من دون إسراف.

وطالب رئيس مجلس النواب قيادات وقواعد الإتحاد التعاوني الزراعي الذين ينتمون إلى كافة محافظات الجمهورية اليمنية بتقييم مختلف أنشطتهم وبصورة تمكنهم من تجاوز كافة السلبيات والثغرات والنواقص وتطوير الإيجابيات ورسم اتجاهات العمل المستقبلية بما يحقق أهداف التنمية الشاملة في القطاع الزراعي، مستفيدين من خبرات وتجارب الآباء والأجداد وجعلها محط الإنظار.

وأفاد رئيس مجلس النواب في كلمته أن اليمن يشهد نمواً مطرداً للإنتاج الزراعي والحيواني بالنظر إلى ما يتميز به اليمن من مناخ متنوع والسعي نحو بلوغ حجم الإنتاج مستوى الاستهلاك وأن يحدث توازن بين نسبة النمو السكاني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المحاصيل الزراعية ومن الثروة الحيوانية، والوصول إلى إيجاد فائض منها للتصدير وبكميات تجارية مشرفة ترفد الدخل القومي والخزينة العامة بمزيد من الإيرادات.

وأكد يحيى علي الراعي ضرورة الاهتمام بالكم وحجم المنتجات من المحاصيل الزراعية وتربية الثروة الحيوانية وبجودتها، وجعلها منافسا حقيقيا للمستورد من الخارج والعمل على تشجيع المزارعين والترويج لمنتجاتهم والبحث عن أسواق لها في الداخل و الخارج .داعياً إلى ضرورة تعزيز دور الإدارة في مجال القطاع الزراعي باعتبارها قضية ملحة، مشيراً إلى أنه كلما وجدت إدارة فعالة ومستوعبة لمهامها فالنتيجة بالضرورة ستكون مثمرة.

إلى ذلك اعتبر وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي العمل التعاوني الجاد المخرج الأمثل لعملية التنمية في اليمن خاصة في القطاع الزراعي.

وطالب الاتحاد بمضاعفة نشاطه وخاصة في مجال تسويق المنتجات الزراعية في المواسم ..مشيرا إلى أن الوزارة ستعمل بجانب الاتحاد لتنمية أنشطته.

ودعا الاتحاد إلى غربلة الجمعيات التعاونية وتوجيه مسارها في خدمة المصلحة العامة.. كما دعا إلى ضرورة الخروج بتوصيات فاعلة لإنجاح العمل التعاوني الزراعي بما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي نحو آفاق جديدة تحقق برامج وخطط التنمية وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.. مشيدا بدور الاتحاد التعاوني الزراعي في عملية التسويق وإدخال المدخلات الزراعية، وكذا في نشر الوعي بين أوساط المزارعين وتحسين العمل التعاوني.

فيما أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية علي صالح عبدالله أن هذا الاجتماع يمثل فرصة جديدة وإضافية للقضايا التعاونية وأدوات ووسائل النهوض بأداء الحركة التعاونية الزراعية وسبل مواجهة ومعالجة مصاعبها الإدارية والفنية.

وأشار إلى ضرورة استكمال تعزيز أوضاع المكتب التنفيذي والتحديد المناسب لهيكلته الإدارية والمناسبة مع القانون والاحتياجات الحقيقية للعمل واستمرار الاتحاد في جهوده الايجابية في الارتقاء بأدوار الجمعيات ومعالجة أوضاع تلك الجمعيات التي لا تزال بحاجة لتحسين أدائها القانوني.

وأكد أن الاتحاد التعاوني الزراعي يعد من أهم منظمات المجتمع المدني ذات التأثير المجتمعي والمدني والذي يعول عليه المساهمة الجادة في التنمية والبناء في إطار الشراكة العامة بين الجهود الرسمية والشعبية والتي تشجعها وتدعمها توجهات الحكومة وخططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية.

من جانبه أشار رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير إلى أن انعقاد الدورة الاعتيادية الثانية للهيئة العامة للاتحاد يهدف للنظر إلى ما تم انجازه خلال هذه الفترة من نشاطات ومكتسبات تعاونية زراعية في مجال المساهمة من قبل التعاونيين الزراعيين بالنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق برامج وخطط التنمية في مجال التخفيف من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة .

وقال « لقد حرص الاتحاد منذ المؤتمر العام الرابع على متابعة المهام وتطوير مستوى الاداء في جميع الأطر التعاونية والحفاظ على المكتسبات التعاونية وتوخي المسؤولية في تقييمها الموضوعي وتفعيل مجالات التطوير والتوسيع لمختلف الأنشطة التعاونية ».

وأضاف:« لقد حقق الاتحاد انجازات كبيرة في المجال التنظيمي والمؤسسي وتطوير نشاط الفروع والجمعيات وتنفيذ المشروعات التعاونية وإيصال خدماتها إلى مختلف المناطق في محافظات الجمهورية ».

ولفت بشير إلى الدعم الذي يحظى به الاتحاد من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي قدم مختلف أوجه الدعم والمساندة للتعاونيين ومكنهم من امتلاك الوسائل والمقومات اللازمة للنهوض بالحركة التعاونية وتفعيل مساهمتها في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيامها لتبني المشاريع الحيوية وتنفيذها على كافة المستويات.

وقال:« إن التعاونيين الزراعيين في مختلف محافظات الجمهورية يؤيدون مبادرة فخامة رئيس الجمهورية إلى الحوار الوطني ودعوته كافة قيادات الأحزاب السياسية وقيادات منظمات المجتمع المدني والعلماء والشخصيات الاجتماعية، و نأمل أن يكون الحوار منطلقا من المصلحة الوطنية العليا وعدم تجاوز الثوابت الوطنية وامن واستقرار اليمن ».

وأكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي أن عمل الهيئة العامة للاتحاد سيمثل وقفة جادة وهادفة لتقييم مستوى العمل وتحديد متطلبات التطور المستقبلي.

واستعرض اجتماع الدورة الثانية للهيئة العامة للاتحاد التعاوني الزراعي التقرير العام والحساب الختامي ، وكذا ملاحظات لجنة الرقابة والتفتيش.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات الهادفة تطوير العمل التعاوني الزراعي وتحقيق برامجه وأهدافه.

لدى افتتاحه اللقاء الموسع لقيادات ومختصي الوزارات والجهات الحكومية المعنية والأمانة العامة لمجلس الوزراء

مجور يؤكد ضرورة اتباع أفضل السبل لزيادة فعالية العمل الإداري

الحكومة تعتزم إعادة النظر في كثير من الجهات التي ليس لها مخرجات واضحة وسياسات محددة في عملها

صنعاء/ سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ضرورة إتباع الوزارات والمؤسسات الحكومية أفضل السبل لزيادة فعالية العمل الإداري بالانجازات وتتبع القرارات التي يتم اتخاذها لتجد طريقها للتنفيذ.

وشدد رئيس الوزراء لدى افتتاحه أمس اللقاء الموسع لقيادات ومختصي الوزارات والجهات الحكومية المعنية والأمانة العامة لمجلس الوزراء على أهمية التعرف على المفاهيم العلمية لعمل إداري فاعل وحقيقي، مشيراً إلى أهمية تطوير الإدارة وتأهيل الكوادر البشرية وفق احدث المفاهيم الإدارية لتحقيق الأهداف المرجوة .

ولفت الدكتور مجور إلى إن مخرجات العمل الإداري الجيد تعتمد على القدرة والتأني في صناعة القرار وكفاءة الكوادر بالإضافة إلى توفر المعلومات وحسن استخدامها ما لم فستكون القرارات المتخذة عشوائية وارتجالية .

وأعتبر رئيس الوزراء الإدارة الحديثة أداة لتحقيق الدولة أهدافها وتوجهاتها وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع ومشروعه.. مشيرا إلى أن أي تطوير في المستقبل يرتكز على تحقيق تقدم في الإدارة و كفاءتها وفاعليتها، كون الإدارة أداة تقدم المجتمعات وازدهارها.

ولفت إلى أهمية وجود عمل ممنهج في الوزارات والمؤسسات الحكومية وتنظيم العمل، بما يمكن من تنفيذ السياسات والبرامج.. مشددا على إيجاد لوائح وأنظمة لربط الانجاز بالحافز والترقية، بما يشجع على تقديم أداء أفضل وانجاز نوعي ، وتنافس خلاق بين الموظفين.. موجها بهذا الخصوص بتكثيف الدورات التأهيلية لامتلاك ناصية المعرفة والتعامل مع التقنيات الحديثة بين الموظفين.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على أهمية التقارير التقييمية لنشاط الوزارات والجهات المعنية لمعرفة مستوى تنفيذ الإجراءات وكفاءة تنفيذها للإجراءات المتبقية، مشيرا بهذا الخصوص إلى حرص الحكومة على تقديم تقرير سنوي لمجلس النواب لعرض مخرجات ونتائج سياساتها وإجراءاتها الحكومية المنفذة على مدى العام وتقييمها بكل شفافية ووضوح، إدراكاً منها بأنها لن تكون فاعلة ولن تصل إلى ما تصبو إليه في تنفيذ برنامجها العام الذي نالت به الثقة بمعزل عن الهيئات الدستورية وعلى رأسها مجلس النواب.

وقال: « ولذلك الحرص من الحكومة تكونت علاقة مؤسسية متميزة مع مجلس النواب ليكون داعماً للحكومة وفاعلاً في توجيه أدائها ومساهماً معها في تحقيق مهامها وتقويم التنفيذ، بما يخدم المجتمع ».

وكشف الدكتور مجور عن اعتزام الحكومة إعادة النظر في كثير من الجهات التي ليس لها مخرجات واضحة وسياسات محددة في عملها، مشيدا في نفس الوقت بالجهات والوزارات التي أثبتت فاعلية كبيرة في التجاوب سواء في صنع القرار أو التنفيذ.

وقال:سنعمل مستقبلا على تكريم الجهات المتفاعلة مع القرارات والسياسات وكذلك المتميزون في الجهاز الإداري للدولة .

وأشار رئيس الوزراء إلى أن تنفيذ القرارات الصادرة بالشكل الأمثل، يتطلب أن يكون المشرفون والقائمون على التنفيذ على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه القرارات، مشيرا إلى مسؤولية وزارة التخطيط والتعاون الدولي في متابعة التقييم وفق النماذج والمعايير المتعارف عليها.

وتطرق الدكتور مجور إلى اتجاهات عمل الحكومة في العام القادم والمستمد من البرنامج الرئاسي وبرنامجها العام، مؤكدا أن الحكومة استطاعت خلال الفترة الماضية أن تنجز أكثر من 35 بالمائة من البرنامج الانتخابي الرئاسي، عبر تحويله إلى مصفوفات تنفيذية قابلة للتطبيق.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الأولويات العشر التي وجه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الحكومة بتنفيذها خلال العامين القادمين موجودة في مفاصل البرنامج الرئاسي والبرنامج العام للحكومة، مشيرا إلى أن الحكومة ستعمل بكل جدية على تنفيذها .

وأعرب الدكتور مجور عن أمله في أن يخرج هذا اللقاء الذي يضم كوكبة متميزة من القيادات الإدارية بأفضل السبل والآليات الواجب إتباعها لزيادة فاعلية العمل الإداري.

وفي اللقاء التشاوري الذي تنظمه على مدى يومين الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحت شعار « تطوير أساليب إعداد خطط الأداء والتقييمات الحكومية بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والاعتمادات المالية، مؤكدا ضرورة إتباع الأدلة المالية الخاصة بإعداد موازنات الدولة ومواكبة المستجدات والتطورات الجارية في مجال إعداد الموازنات وبرمجتها.

واستعرض وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية الخارجية جلال يعقوب الأولويات العشر للحكومة خلال العامين القادمين والغاية والأهداف التي تتوخاها الحكومة من تصميم وتنفيذ هذه الأولويات، مشيراً إلى أهمية تجميع كافة الجهود الحكومية وتركيزها لإنجاح عناصر الأولويات وفي مقدمتها اجتذاب الكفاءات الإدارية والوظيفية وفرض هيبة الدولة ومعالجة مشكلة المياه والبطالة وحل مشاكل الأراضي وغيرها من العناصر المطلوبة لتحقيق تلك الغايات.

ودعا إلى اختيار نماذج واقعية لتطبيق تلك السياسات والبرامج في أمانة العاصمة أو غيرها كنموذج أولي، متوقعاً أن نجاحه سيبعث رسالة واضحة وقوية أن هناك إمكانية لتعميمه على كافة أرجاء اليمن ويدفع الحكومة إلى تحقيق ما وصفه بقصة نجاح يلمسها المواطن ويحسها مباشرة أثناء ممارسته لحياته اليومية.

وتركزت مداخلة وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري على شرح علاقة الأولويات العشر بالأجندة الوطنية للإصلاحات المرحلة الثانية 2009 - 2010م والتي تهدف إلى تحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي، وتوسيع التكامل الاقتصادي والشراكة التنموية وفرص المشاركة السياسية وتحفيز مصادر النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر.

وقال: إن أولويات ومجالات أجندة الإصلاحات تنحصر في تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وإصلاح نظام السلطة القضائية والاستمرار في الإصلاحات السياسية وتنمية الديمقراطية والإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية.

حضر افتتاح اللقاء التشاوري وزير الدولة مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء عبد الرحمن طرموم ووزير المالية نعمان الصهيبي، وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

■ د. مجور لدى افتتاحه اللقاء الموسع لقيادات ومختصي الوزارات

السمة يؤكد ضرورة بلورة رؤية عمل مشتركة بين مختلف الجهات الحكومية

العباسي: أي تخطيط تنموي يجب أن يبنى على تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الواعدة

وقال: إن المرتكزات الرئيسة لأي تخطيط تنموي هي أنه يجب أن يبنى على تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الواعدة وتكثيف الجهود لتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول 2015 وتوسيع الأجندة الوطنية للإصلاحات وتكامل الاقتصاد اليمني مع اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما تطرق وكيل وزارة المالية الدكتور فضل الشعيبي في مداخلته إلى مراحل تطوير أسس إعداد الموازنة بما يتلأم مع الأولويات والأهداف الواردة في سياسات الحكومة وخططها وبرامجها وتعزيز وسائل الاتصال والتنسيق معها»، استعرض أمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ ناجي السمة وثيقة تطوير أساليب إعداد خطط الأداء والتقييمات الحكومية وتعزيز وسائل الاتصال، والتي أوضحت الأطر القانونية والتنظيمية لعمل الأمانة وعلاقاتها بمختلف الجهات الحكومية.

واستعرضت الوثيقة بعض أوجه القصور التي تضعف عملية التواصل وانسياب القرارات والمعلومات بين الأمانة والأجهزة الحكومية، لافتة إلى ابرز المهام الملقاة على عاتق الأمانة العامة في إعداد وتجهيز خطط الأداء السنوي للحكومة ومجلس الوزراء بالإضافة إلى تقديم تقرير الأداء الحكومي نصف السنوي إلى جانب الاضطلاع بمهمة متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء والأوامر الصادرة عن اجتماعات الحكومة بشكل مستمر.

وأشار السمة إلى ضرورة بلورة رؤية عمل مشتركة بين مختلف الجهات الحكومية تعمل على توحيد المفردات والمفاهيم والمسميات المطلوبة في إعداد خطط الأداء لكل المرافق وفقاً للدليل الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتعميم النماذج الخاصة بذلك على كافة الجهات ما يسهل انسياب المعلومات والبيانات البينية بصورة سلسلة ومستمرة.

وأكد أن ثمار الالتزام بذلك لا تقتصر على إيضاح الخلل في التخطيط والتنفيذ داخل الوزارات بل أنها ستكشف عن المعالجات الحقيقة وتصوب عمليات الأداء في مختلف الأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية، موضحاً أن الأهداف المتوخاة من عقد اللقاء التشاوري للمختصين في المرافق الحكومية هو التمكن من قياس مستوى انجاز الجهات الحكومية فيما يتصل بالسياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات، ومعرفة مخرجاتها وآثارها المحققة على الفئات المستهدفة، إضافة إلى تقييم انجاز المشروعات التنموية بصورة صحيحة وسليمة والتعرف على مكامن القوة والضعف في مستوى أداء الأجهزة الحكومية ومدى تمكنها من تنفيذ الخطط والسياسات العامة للدولة.

من جانبه أشار وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي في مداخلته حول «مدى كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج السنوية للحكومة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة» إلى المحددات المرجعية الأساسية لخطة التنمية والخطط السنوية المتمثلة في الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025 والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى البرنامج الانتخابي الرئاسي والبرنامج العام للحكومة وأجندة الإصلاحات الوطنية وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية ذات البعد التقاطعي.

وقال: إن المرتكزات الرئيسة لأي تخطيط تنموي هي أنه يجب أن يبنى على تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الواعدة وتكثيف الجهود لتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول 2015 وتوسيع الأجندة الوطنية للإصلاحات وتكامل الاقتصاد اليمني مع اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما تطرق وكيل وزارة المالية الدكتور فضل الشعيبي في مداخلته إلى مراحل تطوير أسس إعداد الموازنة بما يتلأم مع الأولويات والأهداف الواردة في سياسات الحكومة وخططها وبرامجها